القوانين الجديدة وسأحاول أن أكون برقيا سيدي الوزير وأطرح بعض المواضيع.

سيدي الوزير، أرسلت إليكم سؤالا كتابيا في خصوص موضوع أعوان الخدمة المدنية التطوعية وتفضلتم بالإجابة لكن بقيت الإجابة غير واضحة مع أن الموضوع يهمني.

في خصوص أطفال التوحد فإن هناك معاناة حقيقية لفئة في تونس أعدادهم غير معلومة، ومراكز إيوائهم غير موجودة وهم يستحقون فهم أبناء هذا الوطن ولهم حق علينا.

ألمانيا سيدي الوزير، فدار التونسي بـ "بون" مغلقة وقد راسلتكم في الموضوع ووددت أن أحصل على جميع المنشآت التي اكترتها وزارتكم في ألمانيا لأنني أشك في وجود شبهة فساد في الموضوع.

ملحق اجتماعي في برلين أكثر من عشرة آلاف تونسي يتجولون في برلين دون ملحق اجتماعي.

سيدي الوزير، وعدت القصرين بنشر قائمة الشهداء عندما زرتهم منذ عام في عيد الشهداء ولم يتحقق هذا الوعد إلى اليوم.

سيدي الوزير، كنائب أريد تقريرا مفصلا يكشف ديون رجال الأعمال والمؤسسات لفائدة الصناديق الاجتماعية، وهل يوجد تدقيق؟ وهل يوجد استرجاع؟ ولماذا توقف؟ حسنا نعرف أن الصناديق الاجتماعية في مشكل والمواطن هو من يدفع، لكن نريد أن نعرف هذه الشركات الكبرى المدانة كم تبلغ نسبة ديونها؟ ومن هم المدينون لها؟ ولماذا لم يتم استرجاع الأموال؟

تأخر جراية المتقاعدين هو أمر غير مقبول، فهم أناس قد عملوا وخدموا البلاد واليوم الأمر غير مقبول بأية طريقة كانت أن يعاد هذا التأخر وإن شاء الله تكون الأسباب قد عولجت.

سيدي الوزير، في الأخير هناك أناس معتصمون أمام وزارتك منذ عام وأود بصفتي نائبا أن أعرف ما سبب الاعتصام؟ وأين وصلت مشاكلهم؟ وشكرا على رحابة الصدر سيدي الوزير.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيدة ليلى الوسلاتي بوصلاح، ثماني دقائق تفضلي.

السيدة ليلى الوسلاتي بوصلاح

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

شكرا سيدي الرئيس،

سأبدأ من غزة ومن قدس باحتمالات أحمد مطر:

"ربما الماء يروب،

ربما الزيت يذوب،

ربما يحمل ماء في ثقوب،

ربما الزاني يتوب،

ربما تطلع شمس الضحى من صوب الغروب،

ربما يبرأ الشيطان فيعفو عنه غفار الذنوب

إنما لا يبرأ الحكام في كل بلاد العرب من ذنب الشعوب".

تحية إلى الشعب الفلسطيني،

تحية إلى الشعوب التي تؤمن بحق الشعب الفلسطيني والقضية بما وصلته الشعوب.

سيدي الوزير، مرحبا بك، ومرحبا بالوفد المرافق لك،

في بداية تعريفي سوف أتبنى تعريف الفقر لزميلي فتحي الشامخي ونحن قدمنا في ثورة تحتج على الفقر وعلى البؤس وعلى اللاكرامة، يقول سيدنا عمر بن الخطاب: "لو كان الفقر رجلا لقتلته بحد السيف". الجوع كافر، ويقول الفيلسوف الفرنسي "سبونفيل" وقد ذكرته في مداخلة: " السياسة لم تجعل لإسعاد الإنسان بل هي هنا لمحاربة ما سماه le malheur البؤس أو الشقاء أو لا كرامة الإنسان.

هذا دوركم سيدي الوزير وأنتم اليوم رجل سياسة ولن أتحدث كذلك عن تقييم البرامج والمشاريع والإجراءات والاستنتاجات السابقة على أهمية هذا التقييم وعلى النقص الموجود في هذا العمل، عمل أعرج إن لم يردف بتقييم ومن يضع الاستراتيجية يعرف قيمة التقييم وتقييم الأثر في ما مضى وفي الآتي.

سوف أتحدث سيدي الوزير عن هذه الاستراتيجيات المتناثرة، وسوف أسألكم وأسأل السيد رئيس اللجنة، سيدي رئيس اللجنة لماذا لم تستشر لجنة الاستصلاح الإداري ومكافحة الفساد ومراقبة المال العام في مشروع هذا القانون؟ هذا القانون ركيزة من ركائزه محاربة الفساد، هذا القانون سبب من أسبابه تغليف واستشراء الفساد في كل المنظومات السابقة.

سيدي الوزير، الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الفقر التي تم إدراجها في التقرير اليوم، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عند الهيئة والاستراتيجية الوطنية لإصلاح المنشآت والمؤسسات العمومية وقد ناقشناها البارحة في اللجنة، الاستراتيجية الوطنية لإصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني، اجتمعنا مع السيد الوزير وناقشناها وتحدث عن بعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقد قلتم سيادتكم ستعنى بها وزارة التشغيل والتكوين التي كانت من صلب وزارتكم، سيدي الوزير، أما آن لهذا المتناثر أن يلتئم وأن يجتمع؟ كيف نعمل بعين على اليسار ونترك الوسط واليمين؟ كيف نعمل بفقير تتقاذفه هذه الوزارات ولم يجد له مأوى يأوي إليه؟

مشروع الأمان الاجتماعي كما عبر عنه ممثل الاتحاد العام التونسي للشغل داخل اللجنة وأنا أحيي هذه الاستشارة وأحيي هذه المشاركة الإيجابية أعتبره تأسيسا لسياسة جديدة في مجال مقاومة الفقر والقطع مع التدخلات العشوائية والارتجالية التي سماها تدخلات إسعافية.

سيدي الوزير، في هذا المشروع هناك البطاقة الذكية وخارطة الفقر ومجلد المعطيات وأنموذج التنقيط، كل هذا إن لم يأت أو يعالج بنظام معلوماتي برقمنة الإدارة التونسية، فأرى حسبما أرى والتجارب وهذا يسمى في علم الحوكمة الرشيدة وفي علم مكافحة الفساد هو مركز الفساد، يعني أن كثرة العناوين وكثرة المتدخلين وكثرة الساعين إلى ترسيخه وخاصة كثرة الأوراق والاتصال بين المواطن والإداري حيثما كان في تفاصيل متعددة: إدارة أولى وإدارة ثانية وإدارة ثالثة، هنا مربط الفرس للفساد.

سيدي الوزير، ماذا فعلتم في اتجاه رقمنة الإدارة ورقمنة كل هذه الملفات؟

تحدث الاتحاد التونسي للضمان الاجتماعي في استراتيجيته عن الفقر عن الإرادة السياسية وعن تغيير العقليات وتغيير الثقافة المجتمعية وقد تحدثنا مع السيد الراجحي بالأمس في هذا الشأن

ونفس هذه المفردات في مناقشة إصلاح المنشآت والمؤسسات العمومية.

سيدي الوزير، إن بقيت أم رحلت ولمن يأتي بعدك وبعد الذي يليك ومن سبقك من الذين حدثونا عن إصلاح المنظومة المجتمعية وعن الصناديق الاجتماعية وعن الإدارة التونسية وإن لم يكن هنالك إرادة سياسية حقيقية بداية من رئيس الحكومة وهذا هو الجهاز التنفيذي، نهاية إلى المشرع السيد رئيس مجلس نواب الشعب، نهاية إلى رئاسة الجمهورية لما لها من صلاحيات وإن لم توجد إرادة سياسية حقيقية في أن نقاوم الفقر ونقاوم الفساد فلست أرى لكل هذا الكلام ولكل هذه الاستراتيجيات ولكل هذه الإنشاء إلا مضيعة للوقت وهدرا للمال ومضيعة للمال العام.

وبالتالي سيدي الوزير لدي مؤشر ليس لأني سياسية إنما هي مدى الجدية التي أقيسها بما هو واقعي وبالملموس وبماذا فعلتم في اتجاه الرقمنة وهذا هو التحدي الأكبر وقد توقف العمل ببطاقة التعريف البيومترية وقد أنجزوا الشباك الموحد والمشروع يدخل اليوم خلال أربع وعشرين ساعة ورئيس الحكومة نفسه لم يصدق ذلك ويسألهم هل فعلا أربع وعشرون ساعة؟ لمَ لا تكون ثمان وأربعين ساعة؟ لا سيدي الرئيس أربع وعشرون ساعة، فكيف يكون ذلك؟ والمستثمرون ما شاء الله من يدخل من المطار مغادرا إلى بلاد أخرى جراء التعقيدات الإدارية التي لدينا وما يصحبها من مسالك فساد.

سيدي الوزير، أحيي إضافة الحق في السكن وكل ما له من فساد...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بقيت ساعة من التدخلات والكلمة الآن للسيد عمار عمروسية لك أربع دقائق تفضل.

السيد عمار عمروسية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

من حيث المبدأ فإنه كلما يتعلق الأمر بتحسين أوضاع التونسيين بصفة عامة حتى لو كان تحسينا جزئيا فنحن معه ولكن هذا لا يعفي من تقديم ملاحظاتنا.

الأولى في شأن الائتلاف الحاكم: هل راجعتم المنوال الاجتماعي؟ فقد قرأت هنا أن هنالك مراجعة للمنوال الاجتماعي. ليس صحيحا، والوقائع بيننا، فقد زاد الفقر ونحن لا نتفق حتى في تحديد مفهوم الفقر، فقد أضحت اليوم الشريحة المتوسطة مثل الأستاذ والمعلم والموظف والعامل فقيرا، فلا نتفق في ذلك.

ثانيا، يبدو لي وفتحي الشامخي كان على حق حين قال بأن هذا استجابة للعرف الكبير للحكومة والائتلاف الحاكم ألا وهو صندوق النقد الدولي، فكلما حل حل معه الخراب وهذه ضمن مسكنات اجتماعية لن تجدي نفعا أمام المطالبة بالحقوق.

ثالثا، أنا متخوف من أن هذا القانون يمهد لإجراء مؤلم وأنتم أيضا تقولون ذلك وصندوق التعويض قد تكون الأرقام المقدمة فيها تحايل، فالفقراء يزدادون فهل أن عمال الحضائر فقراء أم لا يا سيدي الوزير؟ من يعمل وأفنى عمره وحتى الحاصلين منهم على التقاعد قالوا بالأمس بأن 1900 لا تصرف أجورهم والبقية مطالبون بالترسيم ويمكن أن يكون هذا اليوم قاعدة للإجراءات المؤلمة، ثم تقولون لنا الآن بأنكم انشغلتم بالفقراء وأنتم تنشرون الفقر وتعممونه.

والغريب والعجيب مثل ما هو الشأن في فلسطين من يقولون النظام العربي الرسمي، ألستم جزءا من هذا النظام المتحايل؟ النظام العميل؟ ألستم جزءا منه؟

أنتم هنا سياستكم العامة في الفقر والفقراء هي لتعميم الفقر وتوسيع دوائره وتدهورت أوضاع حتى من كانوا يعتبرون نوعا ما في سعة من العيش ثم تحدثوننا عن الإرادة السياسية، لديكم الإرادة لكنها إرادتكم معادية لشعب تونس وتتنكر للأهداف العامة للثورة التونسية، دون شك لا "ومن لحيتو تحلو شكال" "من لحيتو سلفو والعب معاه".

تقاومون الفقر وتقترحون أن من الأجراء والموظفين 1% هذا يؤكد، قوموا بالضريبة الاستثنائية على الثروات الكبرى ولكنكم أنتم أبناء الثروات الكبرى الفاسدة، فلن تفعلوا ذلك وهذا بالملموس، ولا أريد نفاقا.

حين اقترحنا زيادة عشرين دينارا لمنحة العائلات المعوزة التي تبكونها اليوم في نقاشنا للميزانية صوّتم بالرفض وقلنا نزيدهم ثلاثين دينارا فصوّتم بالرفض أيضا وحين خنقتكم الحركة الاجتماعية تحرك النائم في قصر قرطاج وأيضا رغم أنفكم وإن كنت نائبا في حزب حاكم أرفض ولكن لأنكم سلالة نفاق تعممون الفقر وتتحدثون عن مقاومة الفقر.

ويستشري الفساد معكم عوض هذه الإجراءات العدالة الاجتماعية ونقتسم رغيف الخبز كما ينبغي وأنا متأكد أن شعب تونس لديه مثل بسيط، إما رغيف الخبز أو ثمنه واذهبوا إلى منطقة جلمة شاهدوا حالة المواطنين حول موضوع الماء...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد نعمان العش، ثلاث دقائق.

السيد نعمان العش

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير،

من المهم ومن الممتاز أن تقدم وزارتكم مشروع قانون بهذا المعنى ويتحدث عن الأمان الاجتماعي وبالتالي الحديث والاعتراف بالفئات الهشة والفقيرة والمهمشة وقامت الثورة بالأساس على أسباب اجتماعية وفشلت كل الحكومات تقريبا المتعاقبة بعد الثورة اليوم في معالجة هذا الملف الاجتماعي وربما حققنا نتائج إيجابية في مسائل أخرى سياسية أو حرية التعبير أو غيرها لكن في الملف الاجتماعي بقينا نراوح مكاننا ولكن هذا القانون لا يعدو أن يكون عملية تعبير عن النوايا، يعني مثل وثيقة قرطاج، هو مجرد تعبير عن النوايا وعملية تسويق لنجاح وهمي و"بروباقاندا" وعملية تسكين ومسكنات لهذا الشعب والأكيد أن تستدعي جميع البلاتوات الليلة الوزارة للحضور والحديث حول هذا القانون، ليكون هناك القليل من "البروباقاندا" والنجاح الوهمي كما قلت.

والدليل على كلامي هذا هو اعتماد الدولة إلى الآن على آليات هشة في التشغيل منها عمال الحضائر والبيئة والبستنة والأساتذة والمعلمين النواب والعمل التطوعي، كل هؤلاء يشتغلون لدى الدولة بصفة غير شرعية ومخالفة لكل القوانين وحتى المسائل الأخلاقية، يعني تشغل شخصا ويتقاضى راتبا يقدر بـ 120 أو 180 دينارا ولا يتمتع بالتغطية الاجتماعية فما الذي سيضيفه هذا القانون والأولى